

التكنولوجيا والسلطة: آليات الضبط والسيطرة في الأنظمة الدكتاتورية

إعداد:

د. الطيب الشارف عبد الله

قسم الفلسفة- كلية الآداب- جامعة طبرق

القبول: 21.2.2026

الاستلام: 2.1.2026

المستخلص:

يتناول هذا البحث، بالدراسة والتحليل، العلاقة بين الأنظمة الدكتاتورية، واستخدامها للتكنولوجيا بوصفها أداة للرقابة والسيطرة على المجتمعات، وقد ركز البحث على الجوانب الفلسفية، والسياسية لهذا الاستخدام. يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين التكنولوجيا والأنظمة الدكتاتورية، وبيان دورها في تعزيز الرقابة والاستبداد، مع مناقشة حدود هذا الدور وإمكانية تحويل التكنولوجيا إلى أداة تحرر. وتكمن مشكلة البحث في التباس العلاقة بين التكنولوجيا والسلطة، وقابلية التكنولوجيا للتوظيف السلبي والإيجابي؛ كونها، وقبل أن توظف داخل نظام اجتماعي محدد، محايدة، لكنها تتشكل حسب طبيعة الأنظمة الدكتاتورية. وقد وُظفَ البحث منهجاً وصفيّاً تحليلياً؛ متبعاً استراتيجية نقدية لا تكتفي بالوصف والتحليل. وقد خلص البحث إلى أن التكنولوجيا، وعلى الرغم من كونها نتاجاً للحداثة، فإنها تُستخدم، وفي كثير من الأحيان، لإعادة إنتاج الاستبداد بطرق أكثر تطوراً وخفاءً، وأن الأنظمة الدكتاتورية تظف التكنولوجيا توظيفاً سلبياً يعيق تطور المجتمع، وأن مستقبل التكنولوجيا المتسارع التطور يطرح أسئلة أخلاقية وفلسفية عن دور التطور التكنولوجي في تعزيز تطور المجتمعات.

الكلمات المفتاحية: المراقبة، التقنية، الاستبداد، الفلسفة، المخاطر، التحديث، السيطرة، الحريات.

Research Abstract

This research examines and analyzes the relationship between dictatorial regimes and their use of technology as a tool for surveillance and control over societies. The study focuses on the philosophical and political dimensions of this use. The research concludes that technology, despite being a product of modernity, is often employed to reproduce authoritarianism in more advanced and concealed forms. It also discusses the limits of such technological control and the possibility of technology transforming into a tool of liberation under certain conditions. The study raises the problem of the relationship between technology and dictatorial regimes. In the first chapter, the conceptual and philosophical framework of technology and power is outlined. The second chapter addresses the relationship between dictatorship and technology. The third chapter examines the role of technological tools

in serving dictatorial regimes ,while the fourth chapter discusses the effects and implications of the relationship between technology and authoritarianism.

Keywords :Surveillance ,Technology ,Authoritarianism ,Philosophy, Risk ,Modernization ,Social Control ,Civil Liberties.

المقدمة:

لم تعد التكنولوجيا، في عصرنا الراهن، مجرد أداة لتحسين الحياة، أو لتسهيل التفاعل الإنساني، بل أصبحت عنصراً مركزياً في إنتاج السلطة، وفي إعادة إنتاجها، ولا سيما في السياقات السياسية غير الديمقراطية، فبينما يُرَوَّج للتكنولوجيا بوصفها رمزاً للحداثة والتقدم، فإن الأنظمة الدكتاتورية تستخدمها بوصفها الأداة الأقوى التي تعينها على ضبط المجتمعات، ومراقبة الأفراد، وتوجيه السلوك الجماعي. وفي هذا السياق، تتجلى أهمية الإجابة عن الأسئلة الفلسفية والسياسية التي يطرحها هذا البحث، وأهمها: كيف توظف الأنظمة الدكتاتورية التكنولوجيا في تكريس سلطتها؟ هل أصبحت الرقابة التقنية، اليوم، بديلاً أكثر تطوراً من الرقابة السياسية التقليدية؟ تكمن أهمية موضوع البحث في الجمع بين الجانب التقني (التكنولوجيا)، والجانب السياسي (السلطة والدكتاتورية)، والتحليل الفلسفي لتوظيف أدوات السيطرة الحديثة (الرقابة الرقمية، تكنولوجيا المراقبة الجماعية)، والبعد التطبيقي من خلا دراسة نماذج معاصرة للدكتاتورية

يهدف هذا البحث إلى تفكيك العلاقة المعقدة بين السلطة والتكنولوجيا، وذلك من خلال التركيز على أدوات الضبط الجديدة التي تعتمدها الأنظمة السلطوية، والتعرف على التجارب الواقعية لتوظيف الأدوات التكنولوجية في سياق الدول الغربية الديمقراطية، والدول النامية ذات الأنظمة الشمولية، ثم مقارنة توظيف هذه الأدوات بين السياقين؛ من حيث درجة التوظيف وطبيعته

أما من الناحية المنهجية، فإن هذا البحث يتبنى منهجاً وصفيًا تحليليًا نقديًا، يعمل على وصف الموضوع وتحليله، ثم تفسيره معيارياً من خلال التقييم النقدي لطبيعة توظيف السلطة لأدوات التكنولوجيا المعاصرة؛ داخل النظام الاجتماعي

أولاً: الإطار المفاهيمي والفلسفي للتكنولوجيا والسلطة

مثّلت التكنولوجيا أحد أعظم منجزات العقل البشري، إذ تحوّلت من أدوات بسيطة لتسهيل الحياة إلى منظومات معقدة؛ تُعيد تشكيل المجتمع، والعلاقات السياسية. إلا أن هذه الثورة التقنية، وعلى الرغم مما حملته من وعود بالتححرر، فقد أصبحت، في بعض السياقات، أداة طيّعة في يد السلطة القمعية. ولكشّف هذه الأبعاد سنعمل على تبيان المفاهيم الأساسية المرتبطة بالموضوع، وبخاصة مفهومي التكنولوجيا والسلطة؛ مع إيضاح فلسفية على العلاقة بينهما، وموقع الأنظمة الدكتاتورية من هذه العلاقة

I مفهوم التكنولوجيا:

يشير مصطلح «تكنولوجيا» إلى مجمل التطبيقات العلمية التي تهدف إلى تسهيل الحياة، أو تحسين الإنتاج، وهو مفهوم يحيل إلى مجموعة من التصورات المحددة بسياق الاستعمال والحقل العلمي المقصود؛ وفي ذلك يقول ج. فولكوف: «بأننا نعيش عصر الثورة العلمية والتكنولوجية، أو كما يطيب لهم تسميتها: الثورة الصناعية

الثانية: أما الفيزيائيون فيصفونه بعصر الذرة والفضاء، والكيميائيون بعصر المركبات أو البدائل الاصطناعية، ورجال التكنيك والسيبرنتيك (Cybernetcs) بعصر الأتمتة (Automation)، في حين ألس لدى البيولوجيين قناعة راسخة في أن التاريخ سوف يمجّد القرن العشرين؛ نظير مكتشفاته الباهرة في حقل علم الأحياء والعلوم الشقيقة»⁽¹⁾.

أما في السياقات الفلسفية، فقد تجاوز مفهوم التكنولوجيا هذا التحديد الأداتي؛ ليُصبح، كما عند مارتن هايدغر، بنية مهيمنة على المجتمع والفكر، حيث اعتبر التكنولوجيا نمطاً من الكشف (Enframing) الذي يجعل الإنسان يرى العالم بوصفه مجرد مورد للاستغلال⁽²⁾. فتصور هايدغر يتجاوز فكرة أن التكنولوجيا مجرد أداة استخدام في النظام الاجتماعي؛ بل هي أداة تعمل على تشكيل الوعي البشري، وإعادة إنتاج الواقع من خلال منطق السيطرة، الأمر الذي يجعلها أداة لتشكيل القوة وتملك السلطة؛ لذا فهي مثالية للأنظمة الدكتاتورية في إعادة إنتاج رؤيتها للعالم، وهذا ما يحيل إليه قول هايدجر في حديثه عن التقنية الحديثة، وعن دورها في إعادة تشكيل العالم والوعي به، وفي تقسيم الشعوب، تراتيباً، استناداً إلى التناظر بين تملك التكنولوجيا والهيمنة والسيطرة المرتبطة على العالم؛ والتحكم في مساراته، يقول مارتن هايدجر: «فبعد أن وطدت التقنية الحديثة امتدادها وهيمنتها على كل أطراف الأرض، لم تعد الأقمار الاصطناعية وحدها وكل ما يترتب عنها، هو وحده ما يدور حول كوكبنا هذا، بل إن الوجود ذاته كحضور لأساس كل ديمومة تراكم واحتياطي قابل للحساب، قد أصبح يتحدث بطريقة شبه وحيدة؛ مستفسراً سكان الأرض، دون أن يعرف أولئك الذين لا ينتمون للقارة الأوروبية شيئاً عن ذلك، أو يكونوا في وضع يسمح لهم بمعرفة ما يتعلق بمصدر هذا الوجود»⁽³⁾.

ومن هذه الوجهة تتضح العلاقة المتداخلة بين التكنولوجيا والتقنية، وهي علاقة الروح بالجسد، فالتكنولوجيا (Technology) هي الإطار العام الذي تشمل المعارف التقنية من حيث ابتكارها وتفسيرها وتطويرها وظهورها وتطبيقاتها، وهي ترتبط بالبعد التفسيري الذي تتكون من كلمتين: (Techne) التي تعني الفن أو المهارة والحرفة، و(logy) التي تعني علم أو دراسة. وبهذا فإن التقاء المقطعين يكشفان عن المقصود بالتكنولوجيا التي يعرفها آر آيه بوكانان بقوله: «التكنولوجيا هي دراسة الأساليب الفنية (التقنيات) البشرية في صناعة وعمل الأشياء... إن التكنولوجيا ليست معنية بامتلاك التقنيات... وإنما تعالج... بدلاً من هذا: متى؟ وأين؟ ولماذا هذه التقنيات؟ بمعنى أنها تهدف إلى تفسيرها داخل سياق اجتماعي، وبيان كيف ظهرت وازدهرت، والطريقة التي تترايط بها في علاقات متداخلة»⁽⁴⁾. فالتكنولوجيا معرفة وعلم يعمل على إنتاج معرفة تتصل بابتكار التقنيات التي تعين المجتمع على إنجاز مهمة بكفاءة أعلى، حيث يتحول العلم إلى تقنية ملموسة ومهارات تعمل داخل النظام الاجتماعي، وفي مسارات متعددة، وهي بذلك ميزة إنسانية خالصة؛ وهي التي دفعت

(1) ج. فولكوف، الإنسان والتحدى التكنولوجي: بحث في المعضلات الاجتماعية للثورة التكنولوجية، ترجمة سامي كعكي، ط1، دار الطليعة، بيروت-لبنان، 1979م، ص7.

(2) مارتن هايدغر، السؤال عن التقنية، ترجمة: فتحى المسكيني، دار جداول، 2012. ص34.

(3) مارتن هايدجر، التقنية- الحقيقة- الوجود، ترجمة محمد سبيلا وعبد الهادي مفتاح، ط المركز الثقافي العربي، بيروت-لبنان، ص99-100.

(4) آر آيه بوكانان، الآلة قوة وسلطة: التكنولوجيا والإنسان منذ القرن ال17 حتى الوقت الحاضر، ترجمة شوقي جلال، ط1، مؤسسة هنداوي، بورك هاوس- المملكة المتحدة، 2023م، ص21.

إيف ميشو إلى القول بأن «الإنسان حيوان مجبول على التقنية. وتلك ميزة ترقى به فوق مستوى الجبلة الحيوانية»⁽⁵⁾.

ومن جهة أخرى فقد ذهب جاك إلول إلى أن التكنولوجيا لا تخضع للأخلاق، أو السياسة، بل تسير حسب منطقتها الذاتي، وهذا ما يجعلها خارج السيطرة التقليدية، وينذر بخطر تحولها إلى قوة مستقلة تتحكم في الإنسان لا العكس⁽⁶⁾

وفي ذات السياق يطرح إلول تصوراً مقلماً يقول: إن التكنولوجيا ليست فقط وسيلة في يد السلطة، بل إنها تغذى ذاتياً، وتفرض منطقتها الخاص، وهو ما يسهل للأنظمة القمعية توظيفها دون مساءلة أخلاقية أو قانونية، حيث يصبح استخدام التكنولوجيا داخل الأنظمة السياسية- ولا سيما الاستبدادية- مسألة تتجاوز النفعية إلى إشكالية فلسفية وسياسية، وبذلك تفتح باب التساؤل حول من يتحكم في الأداة، ولأي غرض؟

2 مفهوم السلطة.

تطرقت الفلسفة السياسية عبر العصور إلى مفهوم السلطة؛ من أفلاطون وهوبز، إلى نيتشه وفوكو، وفي حين ركزت النظريات الكلاسيكية على السلطة كحق، أو سيادة، فإن الفكر الحديث، وبخاصة لدى ميشيل فوكو، قد أعاد تشكيل المفهوم بوصفه شبكة معقدة من العلاقات، وليس مجرد مركز واحد⁽⁷⁾.

يربط فوكو بين السلطة والمعرفة، ويرى أن التحكم في المعرفة (البيانات، اللغة، التصنيف) هو، في ذاته، شكل من أشكال السلطة، وهذا ما يتجلى، وبقوة، في العصر الرقمي، حيث تُستخدم البيانات؛ لأغراض الضبط والمراقب⁽⁸⁾، حيث تتلاقى التكنولوجيا والسلطة على نحو خطير، إذ تُصبح السيطرة على المعلومات مساوية للسيطرة على الأفراد، وهو ما يفسر انجذاب الأنظمة الدكتاتورية لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، والتحليل البياني؛ لبناء أنظمة رقابة شاملة. ويذكر عالم الاجتماع الألماني «هابرماس» أن تحويل التكنولوجيا إلى تقنية للرقابة الاجتماعية، سيشهد، في المستقبل، توظيفاً مفرطاً للتدخل التقني الدراسات في التوجيه، يقول عن ذلك: «في المستقبل سوف يتسع مدى إصلاح تقنيات التوجيه بصورة كبيرة»⁽⁹⁾. كما يؤكد تسارع هذه التوظيفات التقني من خلال تطوير الابتكارات التقنية، وفي مجالات مختلفة، التي توظف في مجال الرقابة والضبط والتوجيه الاجتماعي، ويؤكد مؤشر الابتكارات حسب قائمة جيرمان للسنوات الثلاث والثلاثين القادمة⁽¹⁰⁾:

- ضمن العناوين الخمسين الأولى للابتكارات التقنية، عدد كبير من تقنيات التحكم في السلوك وتغيير الشخصية.
- ثلاثون تقنية من أجل الإشراف وضبط الأفراد والتنظيمات.
- ثلاث وثلاثون تقنية جديدة وموثوقة أكثر في المسار التربوي والإعلامي؛ للتأثير في السلوك الإنساني العام والخاص.
- أربع وثلاثون استخداماً عملياً للتواصل الإلكتروني المباشر مع الدماغ وتنبهه.

(5) إيف ميشو، ما التكنولوجيا، سلسلة جامعة كل المعارف- الجزء الخامس، ترجمة محمد نايت الحاج وعبدالهادي إيريبي، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005م، ص13.

(6) Ellul, Jacques, The Technological Society, Vintage Books, New York, 1964, p.112.

(7) ميشيل فوكو، تاريخ الجنسانية 1: إرادة المعرفة، ترجمة: نهاد بيضون، دار الساقي، 1998، ص58.

(8) Foucault, Michel, Discipline and Punish: The Birth of the Prison Vintage Books, New York, 1995, p177.

(9) بورغن هابرماس، العلم والتقنية كإيديولوجيا، ترجمة حسن صقر، ط1، منشورات الجمل، كولونيا- ألمانيا، 2003م، ص88.

(10) العلم والتقنية كإيديولوجيا، ص88.

- سبع وثلاثون تقنية ضد التمرد.
- تسعة وثلاثون صنفاً من العقاقير من أجل الشيخوخة، والاسترخاء، الإجهاد، الغضب، الشخصية، الإدراك والتخيل.
- إحدى وأربعون إمكانية محسنة لتغيير الجنس.
- اثنتان وأربعون تقنية تحكم ذات تأثير في التكوين الأساسي للفرد.

في ضوء هذا الفهم، تغدو التكنولوجيا أداة مثالية لترسيخ السلطة؛ لأنها تمكن من المراقبة غير المرئية؛ والضبط السلوكي، وهو ما يجعلها جذابة بطريقة خاصة للأنظمة الدكتاتورية

العلاقة التاريخية بين التقنية والهيمنة.

منذ بدايات الثورة الصناعية، كانت السلطة تسعى للسيطرة على أدوات الإنتاج، والتكنولوجيا بوصفها مفاتيح الهيمنة الاقتصادية والسياسية، ومع صعود الدولة الحديثة، باتت التكنولوجيا جزءاً لا يتجزأ من بنية السلطة. وفي القرن العشرين، استخدمت الأنظمة الفاشية، والشبوعية كألمانيا النازية، والاتحاد السوفيتي التكنولوجيا؛ لأغراض الحرب، والدعاية، والمراقبة، وهو ما مثل تحولاً جوهرياً في العلاقة بين السلطة، والتقنية⁽¹¹⁾.

ومنذ النصف الثاني للقرن العشرين شهدت التكنولوجيا تطوراً متسارعاً، وهو تطور ربط بمواقع سلطوية دفعت به نحو إثبات تفوقها وهيمنتها، وما هو معلوم أن التطور التكنولوجي المتسارع والمهيمن هو أحد مظهرات القوة الفائقة للرأسمالية الغربية؛ ولا سيما بعد صعود نجم الليبراليين الجدد مطلع ثمانينيات القرن العشرين؛ وهذا ما تفسره رؤية ج. فلكوف التي تقول بأن "التكنولوجيا، إذن، هي مسيح القرن العشرين، والتكنية (Technicism)" (الدين الجديد للعالم البرجوازي! فالآلات مقدر لها، كما يزعمون، أما دفع البشرية نحو التداعي والانهيار، أو قيادتها إلى الأرض الموعودة"⁽¹²⁾.

إن التجارب التاريخية تكشف أن التكنولوجيا متى وُضعت في خدمة الإيديولوجيا، ستفقدت حيادها، وستتحول إلى أداة للهيمنة، سواء عبر الإعلام أو التجسس أو التلاعب بالحقائق، وهذا ما أشار إليه ديفيد ليون في حوارته مع زيجمونت باومان، حين تحدثنا عن دور التكنولوجيا في تحويل مفهوم المراقبة من خلال تقليل الجهد على المسؤولين عن المراقبة؛ بحيث صارت المراقبة الذاتية كاشفة للشخص ولا سيما أمام الجهات الإدارية المرتبطة بالسلطة، يقول ليون معلقاً على أسئلة زيجمونت بومان: «وتوحي بعض دراسات المراقبة بأن الناس مقيدون في شبكة بروقراطية، وواقعون تحت سيطرة عدسات الكاميرات، ومراقبون من هواتفهم النقالة. فأين نجد القدرة، أو أين نراها»⁽¹³⁾.

لقد أصبحت أدوات التكنولوجيا، في العصر الرقمي، ذات تأثير قوي وخفي في التحكم والضبط والتوجيه والمراقبة، فأدوات مثل: الإنترنت، وكاميرات المراقبة،

(11) Postman, Neil, Technopoly: The Surrender of Culture to Technology, Vintage Books, New York, 1993, p. 93.

(12) الآلة قوة وسلطة: التكنولوجيا والإنسان منذ القرن الـ17 حتى الوقت الحاضر، ص6.

(13) زيجمونت باومان وديفيد ليون، المراقبة السائلة، ترجمة حجاج أو جبر، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت-لبنان، 2017م، ص141.

وبرمجيات تحليل البيانات- صارت من أبرز مظاهر التحكّم الخفي، ولا سيما من قبل السلطات المتحكمة في قطاع الجماهير، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة إنتاج السلطة بشكل أكثر سلاسة وفاعلية، فقد صارت المراقبة أحد الأبعاد الأساسية في العصر الحديث «وفي معظم البلدان يعي الناس مدى تأثير المراقبة في حياتهم. فالكاميرات منظر مألوف في المناطق العامة، وهي لا تقتصر على لندن ونيويورك، بل نجدها في نيو دلهي وشنغهاي وريو دي جانيرو... والمسافرون في المطارات يعون أنهم مضطرون للتعامل مع مراقبة الجوازات... فنحن مضطرون إلى إظهار بطاقات هوياتنا، وإدخال كلمات السر، واستخدام شيفرات تحكّم في سياقات عدة، بداية من شراء مستلزماتنا عبر الإنترنت، وحتى عند دخول بنايات. وكل يوم يلاحظ موقع قوقل ما نبحت عن»⁽¹⁴⁾. لذا فإن فهم العلاقة بين التكنولوجيا، والسلطة، من منظور فلسفي، سيكشف كيفيات تحول التقنية من مجرد وسيلة إلى بنية سلطة مستقلة؛ قد تفضي إلى تعزيز القمع بدلاً من التحرير

ومن هنا، تبرز الحاجة إلى تطوير تصور فلسفي ناقد للتكنولوجيا، يضع كرامة الإنسان في قلب العملية التقنية، ويقاوم توظيفها في إنتاج الطاعة، والامتثال القسري

ثانياً: الدكتاتورية والتكنولوجيا:

ليس غريباً أن تكون الأنظمة الدكتاتورية من بين أكثر النظم السياسية التي تهتم بتوظيف التكنولوجيا، إلا أن هذا الاهتمام لا ينبع من إيمان بقيم التقدم أو الانفتاح، بل من إدراك دقيق لقدرات التكنولوجيا في بسط النفوذ، ومراقبة الأفراد، والتحكم بالمجتمع

تعتمد الأنظمة الاستبدادية على السيطرة الهرمية الصارمة، ما يجعلها بحاجة إلى أدوات مراقبة فعّالة؛ تسهل لها عملية الضبط المجتمعي. ومع التطورات التكنولوجية الحديثة لم تعد الوسائل التقليدية كافية لإنجاز مهمة الرقابة، فلجأت النظم الدكتاتورية إلى التكنولوجيا الرقمية لتعزيز هيمنة السلطة، وإحكام قبضتها من خلال المراقبة الصارمة، حيث حولت التكنولوجيا من مسار تعزيز التنمية إلى مسار الأمن والرقابة السياسية، فجعلت التكنولوجيا ذراعها الطويل التي تعينها على حماية مقعدها، ومراقبة خصومها، ولا سيما المعارضين اليساريين. فباستخدام الكاميرات الذكية، وتحليل البيانات، والتجسس على الاتصالات، يمكن للنظام أن يتتبع الأنشطة، ويحد من التحركات، ويراقب الخطاب العام في الزمن الحقيقي

وتجدر الإشارة إلى أن الرقابة، في الأنظمة الدكتاتورية، لم تعد تقتصر على الأجهزة الأمنية التقليدية، بل أصبحت خوارزميات ذكية تراقب المزاج الشعبي، مما يجعل القمع «رقمياً»، وأكثر فاعلية؛ على الرغم من عدم رؤيته. وتشير دراسات حديثة إلى أن الأنظمة الدكتاتورية تُنفق نسباً كبيرة من ميزانياتها على التقنيات الأمنية؛ أكثر مما تنفقها في المجالات الاجتماعية، وهو ما يشير إلى مدى رهان هذه الأنظمة الاستبدادية على التكنولوجيا؛ بوصفها وسيلة استقرار ظاهري⁽¹⁵⁾.

التكنولوجيا والمخاطر: الخوف من الانفتاح، والتحرر.

على الرغم من اعتماد الأنظمة الدكتاتورية المكثف على التكنولوجيا، فإنها تخشى

(14) الآلة قوة وسلطة: التكنولوجيا والإنسان منذ القرن الـ17 حتى الوقت الحاضر، ص6.

(15) نصر محمد عارف، الدولة والمجتمع في فكر عبد الرحمن الكواكبي، ط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005م، ص112.

الانفجار الذي قد ينتج عن انفتاح تقني غير محسوب. وعلى سبيل المثال فإن الإنترنت، وعلى الرغم من مفيد في الدعاية والتضليل، قد يتحول إلى منصة للتمرد والاحتجاج. ولقد مثلت شبكات التواصل الاجتماعي تهديداً مباشراً للأنظمة القمعية، كما حدث خلال ثورات «الربيع العربي»، حيث أسهمت التكنولوجيا إسهاماً كبيراً في تحريك الجماهير، وتنظيم الاحتجاجات، ونشر الوعي السياسي⁽¹⁶⁾، وفي أميركا أثرت تأثيراً عميقاً في نتائج الانتخابات خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ولا سيما وصول أوباما إلى رئاسة الولايات المتحدة لدورتين متتاليتين. أما أحداث تفجير برج التجارة في الحادي عشر من سبتمبر 2001م، فقد انعكست، وبطريقة صارخة، على المراقبة التكنولوجية ذات الطابع الأمني، وقد كان لها الأثر في تطوير تكنولوجيا المراقبة، ولا سيما توظيف تكنولوجيا التصوير وجمع البيانات عن طريق الطائرات المسيرة⁽¹⁷⁾.

أما في البلدان العربية فقد أكدت تجربة «الربيع العربي» أن التكنولوجيا فضاء للصراع بين السلطة والمجتمع، فهي منصة للتحرر وفي ذات الوقت مجال للرقابة، مما يحول الإنترنت إلى ساحة مفتوحة لهيمنة، والمقاومة معاً، ولهذا فإن الأنظمة الدكتاتورية، وفي الغالب الأعم، تميل إلى اعتماد نماذج هجينة: تفتح المجال لاستخدام التكنولوجيا بما يخدم النظام، لكنها تحكم قبضتها على المحتوى، وتراقب المستخدمين، وتفرض رقابة إلكترونية مشددة

المفارقة بين التحديث والتقوقع:

تكمن المفارقة الأساسية في أن الأنظمة الاستبدادية تسعى إلى تحديث أدواتها، لكنها تخشى تحديث المجتمع، فهي تسعى إلى تطوير الأجهزة؛ دون تطوير الإنسان أو السماح له بالمشاركة في القرار. وهذا يُنتج ما يسميه بعض المفكرين «الحدائث الشكلية» أو «الحدائث السلطوية»، وقد أطلق عليه مارشال بيرمان «حدائث التخلف»⁽¹⁸⁾؛ وتعني استيراد هياكل دون مراعات سياق التوطين، ولا فاعلية التوظيف، حيث تُستخدم التكنولوجيا في بنية سلطوية مغلقة، دون أن ترافق مع تحول ديمقراطي أو تحرر مدن⁽¹⁹⁾.

إن مفهوم «الحدائث السلطوية» يشير إلى أن التقدم التقني لا يؤدي بالضرورة إلى الديمقراطية، بل يمكن أن يصبح أداة لإعادة إنتاج أدوات الطاعة، وهو ما يؤكد أن جوهر التقنية يتحدد بالسياق السياسي لا بالقيمة المجردة، ومن ثم، تتحول التكنولوجيا من فرصة للتنمية إلى وسيلة للقمع، ومن أداة للمعرفة إلى وسيلة لبناء الجهل المركب عبر توجيه المعلومات، أو احتكارها، أو تشويهها

إن موقف الأنظمة الدكتاتورية من التكنولوجيا يقوم على تناقض داخلي، فهي تحتاجها لتكريس سلطتها، لكنها تخشى نتائجها المحتملة، وهذا ما يدفعها إلى بناء نماذج تكنولوجية خاضعة للرقابة الصارمة، والعمل على الاستفادة القصوى من الأداة؛ دون دفع ثمن تحرر المجتمع. إلا أن مثل هذه المقاربة محفوفة بالمخاطر، إذ إن المجتمع المتصل تقنياً يصعب عزله كاملاً، مما يجعل القمع، دوماً، مرشحاً للفشل على المدى البعيد

(16) وائل نجم، وسائل التواصل الاجتماعي والثورات العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 152، جامعة الدول العربية، 2013، ص 45-49.
 (17) المراقبة السائلة، ص 44.
 (18) انظر مارشال بيرمان، حدائث التخلف: تجربة الحدائث، ترجمة فاضل جنكر، ط1، دار كنعان، دمشق-سوريا، 1993م.
 (19) فريد زكريا، مستقبل الحرية: الديمقراطية غير الليبرالية في الوطن العربي، ترجمة: أحمد عبد المجيد، دار الكتاب العربي، 2010، ص 67.

ثالثاً: أدوات التكنولوجيا في خدمة الأنظمة الدكتاتورية:

النظام الدكتاتوري، كما جاء في معاجم السياسة، نظام حكم يتركز السلطة في يد فرد أو مجموعة أفراد؛ حيث يحصلون على موافقتهم، ويحافظون عليها، بالقوة أو التخويف، إذ لا وجود لمعارضة، وهي تتخذ عدة أشكال: كالرجعية الفاشية، والثورية الشمولية الخ⁽²⁰⁾، وهي ما تقابل، في العصر الحديث، النظم الديمقراطية التي تسمح بالمشاركة، وحق التعبير والنقد، وتداول السلطة من خلال اختيارها عبر التمثيل الشعبي. والدكتاتورية توظف كل ما تمتلكه من تقنيات لبسط نفوذها، ولما تطورت أدوات التكنولوجيا تطوراً كبيراً في العقود الأخيرة، وأصبحت تشكل عصب الحياة المعاصرة، وتعددت أشكالها ووظائفها وتعقيداتها- فإن الأنظمة الدكتاتورية وجدت فيها خير معين لبسط هيمنتها وتعزيز نفوذها؛ لضمان استمرار سلطتها، وتحقيق أهدافها في المراقبة، والسيطرة، ولا سيما ما اتصل منها بالمراقبة الرقمية، كونها واحدة من أكثر الأدوات فعالية في المراقبة الصارمة والدقيقة والمتزامنة، إذ تسمح برصد تحركات الأفراد، وأنشطتهم على الإنترنت. وفي الحياة الواقعية يذهب ميشيل فوكو إلى أن الرقابة الحديثة لا تفرض القمع من الخارج، بل تجعل الأفراد "يراقبون أنفسهم"، وذلك من خلال خلق شعور دائم بالشفافية والملاحظة، وتُعد الكاميرات، وبرامج تتبع الهواتف، والنكاء الاصطناعي- أدوات حديثة؛ فائقة الدقة لتحقيق هذا الغرض⁽²¹⁾

إن المراقبة التي توظفها الأنظمة الدكتاتورية في العصر الحديث- تشمل عدداً من أدوات التكنولوجيا الفائقة الدقة، وأشهرها: استخدام كاميرات المراقبة الموزعة في الأماكن العامة، وبرامج تحليل المكالمات والرسائل، وتبعية استخدام الأجهزة الذكية، فضلاً عن التنصت على الاتصالات. حيث تعزز هذه الأدوات قدرة النظام على التدخل السريع؛ لمنع أي تحرك معارض أو تعبير، كما أنها تخلق بيئة من الخوف والرقابة الذاتية

النكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لتعزيز السيطرة

في العقود الأخيرة، من تاريخ البشرية، حدثت طفرة هائلة في التكنولوجيا الرقمية، فمنذ إعلان مارشال ماكلوهان، في ستينيات القرن العشرين، أن التكنولوجيا ستحول العالم إلى قرية كونية- حدثت قفزات لا نظن أنها خطرت على باله، حيث تسارعت التحولات إلى أن بلغت عصر النكاء الاصطناعي، وهو الثورة التي ما زال تأثيرها يعمل على تحويل تصورات البشر عن وجودهم، وعلاقاتهم، وعالمهم الذي قطنوه منذ آلاف السنين، فالنكاء الاصطناعي ثورة معرفية وتكنولوجيات أحدثت، وفي زمن وجيز، نهضة غير مسبوقه لدى بعض بلدان العالم، ولا سيما في شرق آسيا، حيث تم "وبفضل التطور الهائل في القوة الحاسوبية لأجهزة الكمبيوتر... إحراز تقدم مذهل من خلال بناء خوارزميات تحاكي بنية الدماغ البشري"⁽²²⁾، إلا أن بعض الأنظمة، ولا سيما الدكتاتورية، قد ذهبت إلى التعامل معها بوصفها مجرد أداة تعينها على المراقبة؛ حيث تساعدها على تحليل كميات ضخمة من البيانات الشخصية، والسلوكية لمعارضيه، بهدف التنبؤ بتصرفاتهم المحتملة ضد السلطة، فتحول المواطن، في هذه الأنظمة، إلى

(20) د. أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، 2004م، ص176.
 (21) ميشيل فوكو، المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، 1980، ص. 227.
 (22) دانيال كوهين، الإنسان الرقمي والحضارة القادمة، ترجمة د. علي يوسف أسعد، ط1، صفحة سبعة للنشر والتوزيع، الجبيل- المملكة العربية السعودية، 2022م، ص41.

”رقم في قاعدة بيانات ضخمة“، حيث يتم تحليل ميوله، علاقته، وحتى عواطفه؛ لإنتاج نموذج سلوكي يمكن توقعه وضبطه⁽²³⁾.

إن هذه التكنولوجيا الفائقة الدقة تساعد أنظمة السلطة، وغيرها، في تصنيف الأفراد، وتحديد المستهدفين منهم؛ بناءً على أنماط معينة، مما يعزز آليات الضبط الاجتماعي، والرقابة الوقائية، وهذا ما فتح أمام الأنظمة الدكتاتورية الباب واسع لمضاعفة مستوى الرقابة وقمع المعارضين؛ إلى درجة تشبه ”السلطة التنبؤية“، حيث لا يُنتظر حدوث الفعل المعارض، إنما يتم منع حدوثه مسبقاً، وهذا يُعد تحولاً جذرياً في مفهوم السيطرة السياسية. ولقد أظهرت بعض الدراسات أن هناك دولاً دكتاتورية قد استثمرت استثماراً مكثفاً في تقنيات الذكاء الاصطناعي؛ لتعزيز استراتيجياتها الأمنية⁽²⁴⁾.

الإعلام الرقمي وتوجيه الرأي العام

لا يقتصر استخدام التكنولوجيا على القمع المادي فقط، بل يمتد إلى السيطرة على الفضاء الإعلامي عبر أدوات الرقابة الرقمية، وحجب المواقع، وتشويه المعلومات، وبث الدعاية، إذ تتحكم الأنظمة الاستبدادية، ومن خلال فرق إلكترونية متخصصة، في محتوى الإنترنت، وفي وسائل التواصل الاجتماعي؛ حيث تقوم بإدارة حملات تضليل واسعة، وتنشر معلومات مضللة؛ لتوجيه الرأي العام، وإضعاف المعارضين. وتطرح الباحثة شوشانا زوبوف، في كتابها عصر رأسمالية المراقبة، فكرة أن ”التحكم في السلوك البشري بات سلعة تُباع، وتشتري“⁽²⁵⁾، وهو ما يجعل من الرقابة الرقمية خطراً ليس سياسياً وحسب، بل أخلاقياً، واقتصادياً أيضاً. ومن هنا تتحول التكنولوجيا إلى أداة لبناء واقع مزيف، حيث تصبح المعلومات جزءاً من معركة السيطرة السياسية، ويغدو المواطن عرضة للتلاعب المستمر؛ في وعيه ومعتقداته

هذا- وبشكل الإعلام الرقمي ساحة حيوية للمعارك المحتمدة، والصراعات الشرسة بين السلطة الاستبدادية والمعارضة، حيث تستخدمه تلك السلطات التكنولوجية الرقمية؛ بوصفها وسيلة لإعادة إنتاج الشرعية السياسية المصطنعة. وهكذا تتعامل الأنظمة السياسية الدكتاتورية مع التكنولوجيا في الحياة الاجتماعية، ففي أوقات الأزمات تلجأ إلى قطع الإنترنت، أو تقييد الوصول إلى الشبكات الاجتماعية؛ لمنع توسع مجال المظاهرات، أو للحيلولة دون بث المعلومات عن الأنشطة المعارضة

إن هذه الاستراتيجيات التي توظفها الأنظمة الدكتاتورية؛ تهدف إلى إرباك تنظيم الاحتجاجات، وخلق حالة من الانفصال بين أطراف المجتمع، لكنها تخلف خسائر اقتصادية كبيرة، ومشاكل اجتماعية جمة، ولا سيما إذا استمرت المظاهرات والاحتجاجات لفترات طويلة، فقطع الإنترنت، مثلاً، يعيق المواطنين من القيام بواجباتهم وأعمالهم، فيحرمهم من تلبية حاجاتهم اليومية، وهذا السلوك يبرز هشاشة النظم التي تعتمد، في سياستها، حجب المعلومات بدلاً من مواجهتها

رابعاً: التكنولوجيا والاستبداد:

إن توظيف التكنولوجيا في الحياة الاجتماعية يختلف باختلاف النظم السياسية،

(23) سعيد بنكراد، الرقابة الذكية: السلطة والمعنى في العصر الرقمي، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2021، ص. 112.

(24) عبد الله عبد الرحمن، الذكاء الاصطناعي والأمن القومي: قراءة في تحديات المستقبل، مجلة العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2021، ص 78-85.

(25) شوشانا زوبوف، عصر رأسمالية المراقبة، ترجمة: أحمد عديريه، ط1، دار صفصافة، القاهرة، 2021، ص 93.

ففي الأنظمة الدكتاتورية، كما أوضحنا، تسخر التكنولوجيا لهدف تثبيت دعائم الحكم، فتتجم، عن ذلك، آثار سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية خطيرة، سواء على مستوى الأفراد أو البنى المؤسسية، ومن ذلك

1- تآكل المجال العام وتحولات الوعي السياسي:

من أبرز النتائج السلبية للرقابة التقنية المكثفة على النظام الاجتماعي، ولا سيما المجالين (السياسي والاقتصادي)، تفرغ المجال العام من مضمونه النقدي، وتحويله إلى فضاء مراقب يُدار بخوارزميات، وقواعد أمنية تؤدي إلى ترهل النظام السياسي؛ فينعكس سلبيًا على ميزانية الدولة، وعلى فاعلية العملية الانتاجية. حيث تؤدي هذه السياسة إلى تفتيت الوعي الجماعي، وإضعاف إمكانيات المقاومة، أو التنظيم الشعبي، وهو ما يجعل السلطة تتأثر بالحقيقة دون منافسة تُذكر

وفي ظل هيمنة المراقبة يتحول النقاش السياسي إلى نشاط محضوف بالمخاطر، مما يدفع الأفراد إلى الانسحاب من العمل العام، وتبني خطاب الحذر، أو النفاق السياسي⁽²⁶⁾.

2- تفتيش الرقابة الذاتية وتراجع الحريات:

تسهم المراقبة المستمرة في خلق ما يُعرف بـ"الرقابة الذاتية"، حيث يبدأ الأفراد في مراقبة أنفسهم؛ خشية الوقوع تحت طائلة المحاسبة، وهذا التحول يجعل القمع غير مرئي، لكنه أكثر فعالية، إذ يتحول الفرد نفسه إلى أداة في يد النظام الاستبدادي؛ دون وعي مباشر منه. وهذا النوع من الرقابة غير المرئي أكثر أنواع الرقابة سلبية، كونها تؤدي إلى إخماد المبادرة الفردية، وتشكل ثقافة الخضوع والتطبيع مع القمع

3- اختلال العلاقة بين الحاكم والمحكوم:

يؤدي الاستخدام المفرط للتكنولوجيا الأمنية إلى توسيع الفجوة بين السلطة والمجتمع، حيث تتحول العلاقة إلى نوع من الإشراف الكامل؛ بدلاً من التفاعل السياسي، أو العقد الاجتماعي، ويجعل هذا التحول النظام أشبه بجهاز مراقبة؛ أكثر من كونه ممثلاً لسلطة تشاركية. وفي هذه العلاقة لا يُنظر إلى المواطن بوصفه شريكاً في الدولة، إنما بوصفه موضوعاً للمراقبة والمحاسبة، فينتج عن ذلك تآكل الشرعية السياسية؛ لأن الدولة تتحول إلى آلة ضبط، بدلاً من تحويلها إلى إطار للعيش المشترك⁽²⁷⁾.

4- حدود السيطرة التقنية:

على الرغم من فعالية أدوات التكنولوجيا في السيطرة، فإن سيرورة التاريخ تُظهر أن الأنظمة السياسية الحاكمة غالباً ما تفضل في احتواء التغيير على المدى الطويل، إذ كلما زادت أدوات المراقبة زادت فرص اختراقها، أو زاد استخدامها في اتجاهات معاكسة، وأبرز مثال ماثل ما حدث في موجات الربيع العربي؛ حيث استُخدمت وسائل التواصل، للتنظيم، والاحتجاج. وتؤكد التحليلات أن التكنولوجيا في سياق الأنظمة، ولا سيما الأنظمة الدكتاتورية، ليست محايدة، بل تُستخدم بوصفها وسيلة لإعادة إنتاج السلطة بوسائل حديثة، إلا أنها حادثة موجة نحو السيطرة؛ حيث لا تلغي تناقضاتها، بل وقد تتحول، في لحظة معينة، إلى محفز للتغيير أو التمرد⁽²⁸⁾.

(26) عزمي بشاره، المجال العام في الفكر العربي المعاصر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص98.

(27) محمد الجوادي، تحولات الدولة الحديثة تحت الأنظمة السلطوية، مجلة المستقبل السياسي، العدد 45، 2019، ص45.

(28) فرانسيس فوكوياما، الهوية: الطلب على الكرامة وسياسات الاستثناء، ترجمة: الحارث النبهان، دار التنوير، 2019، ص171.

الخاتمة:

- لقد كشف هذا البحث العلاقة بين الأنظمة الدكتاتورية والتكنولوجيا، وقد عمل على بيان التشابك المعقد بين الأنظمة والتكنولوجيا، ووقف على العلاقة المعقدة بين السلطات الدكتاتورية والتكنولوجيا، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية
- شكلت التكنولوجيا أداة قوية بيد السلطات الحاكمة للمراقبة والسيطرة والتوجيه.
 - لقد أظهرت الدراسة أن التكنولوجيا الحديثة، وعلى الرغم مما تحمله من وعود بالتححرر والانفتاح، فإنه يمكن توظيفها توظيفاً عكسياً لخدمة الاستبداد، وذلك من خلال توسيع الرقابة، وتضييت المجال العام، وزرع الخوف داخل الوعي الجمعي.
 - لقد وظفت الأنظمة الدكتاتورية التكنولوجيا توظيفاً سلبياً؛ حيث حولت التكنولوجيا إلى جزءٍ أساسيٍّ من بنيات السيطرة، والضبط المجتمعي.
 - على الرغم مما تملكه الأنظمة الاستبدادية من أدوات تقنية متقدمة، فإنها لا تستطيع أن تضمن السيطرة الكاملة على النظام لاجتماعي، فالتكنولوجيا، نفسها، تحمل بذور مقاومتها، وقد تُستخدم ضد النظام في لحظة انفجار اجتماعي أو تحول سياسي.
 - إن التطور الفائق للتكنولوجيا، ولا سيما مع بروز دور الذكاء الاصطناعي، فإن علاقة التكنولوجيا بالنظام الاجتماعي - تطرح، الآن، أسئلة أخلاقية وفلسفية تنتظر الإجابة، وأهمها: ما مستقبل العلاقة بين السلطة والتقنية؟ ما مدى قدرة المجتمعات على إنتاج نماذج ديمقراطية في ظل الرقابة الذكية؟

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر والمراجع العربية

1. أحمد سيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، 2004م.
2. آر أيه بوكانان، الألة قوة وسلطة: التكنولوجيا والإنسان منذ القرن ال17 حتى الوقت الحاضر، ترجمة شوقي جلال، ط1، مؤسسة هنداوي، يورك هاوس- المملكة المتحدة، 2023م.
3. أييف ميشو، ما التكنولوجيا، سلسلة جامعة كل المعارف- الجزء الخامس، ترجمة محمد نايت الحاج وعبدالهادي إدريسي، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005م، ص13.
4. بشارة، عزمي، المجال العام في الفكر العربي المعاصر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012.
5. بنكراد، سعيد، الرقابة الذكية: السلطة والمعنى في العصر الرقمي، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2021.
6. ج. فولكوف، الإنسان والتحدى التكنولوجي: بحث في العضلات الاجتماعية للثورة التكنولوجية، ترجمة سامي كعكي، ط1، دار الطليعة، بيروت- لبنان، 1979م، ص7.
7. دانيال كوهين، الإنسان الرقمي والحضارة القادمة، ترجمة د. علي يوسف أسعد، ط1، صفحة سبعة للنشر والتوزيع، الجبيل- المملكة العربية السعودية، 2022م.
8. زكريا، فريد، مستقبل الحرية: الديمقراطية غير الليبرالية في الوطن العربي، ترجمة: أحمد عبد المجيد، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2010.
9. زوبوف، شوشانا، عصر رأسمالية المراقبة، ترجمة: أحمد عبدربه، دار صفصافة، القاهرة، 2021.

10. زيجمونت باومان وديفيد ليون، المراقبة السائلة، ترجمة حجاج أو جبر، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت- لبنان، 2017م.
11. سعيد بنكراد، الرقابة الذكية: السلطة والمعنى في العصر الرقمي، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2021.
12. شوشانا زوبوف، عصر رأسمالية المراقبة، ترجمة: أحمد عبدربه، ط1، دار صفصافة، القاهرة، 2021.
13. عبد الله عبد الرحمن، الذكاء الاصطناعي والأمن القومي: قراءة في تحديات المستقبل، مجلة العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2021.
14. عزمي بشارة، المجال العام في الفكر العربي المعاصر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012.
15. فرنسيس فوكوياما، الهوية: الطلب على الكرامة وسياسات الاستياء، ترجمة: الحارث النبهان، دار التنوير، بيروت، 2019.
16. ميشيل فوكو، تاريخ الجنسانية I: إرادة المعرفة، ترجمة: نهاد بيضون، دار الساقى، 1998، ص 58.
71. ميشيل، فوكو، المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، 1980.
18. مارتن، هايدغر، السؤال عن التقنية، ترجمة: فتحي المسكيني، دار جداول، بيروت، 2012.
19. مارتن هايدجر، التقنية- الحقيقة- الوجود، ترجمة محمد سبيلا وعبد الهادي مفتاح، ط المركز الثقافي العربي، بيروت- لبنان، ب ت.
20. مارشال بيرمان، حادثة التخلف: تجربة الحداثة، ترجمة فاضل جتكر، ط1، دار كنعان، دمشق- سوريا، 1993م.
21. نصر محمد عارف، الدولة والمجتمع في فكر عبد الرحمن الكواكبي، ط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005م، ص 112.
22. يورغن هابرماس، العلم والتقنية كأيديولوجيا، ترجمة حسن صقر، ط1، منشورات الجمل، كولونيا- ألمانيا، 2003م.

(ب) المصادر الأجنبية:

1. Ellul, Jacques, The Technological Society, Vintage Books, New York. 1964 ,
2. Foucault, Michel, Discipline and Punish :The Birth of the Prison, Vintage Books ,New York..1995 ,
3. Postman, Neil, Technopoly :The Surrender of Culture to Technology, Vintage Books ,New York..1993 ,

ثانياً: المجلات.

1. الجوادى، محمد، «تحولات الدولة الحديثة تحت الأنظمة السلطوية»، مجلة المستقبل السياسي، العدد 45، 2019 .
2. عبد الله عبد الرحمن، «الذكاء الاصطناعي والأمن القومي: قراءة في تحديات المستقبل»، مجلة العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2021.
3. نجم، وائل، «وسائل التواصل الاجتماعي والثورات العربية»، مجلة شؤون عربية، العدد 152، جامعة الدول العربية، 2013.